



النص الشرعي

بين التسليم والعقل

الجزء الثاني



الشيخ د. بسعيد بن بسام المرزوقي



النصر الشري

بين التسليم والعقل

النصر الشري

بين التسليم والعقل

الجزء الثاني

السيف
د. بسيم محمد بن سالم الزملي

مكتبة بينونة للعلوم الشرعية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حقوق الطبع و محفوظة

للمزيد من الكتب



بيت النونية



@BaynoonanetUAE



@Baynoonanet



www.baynoona.net

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد فقد تكلمنا في ما سبق عن تعظيم المؤمن للنص الشرعي الصحيح الثابت، وعن التسليم والإذعان له، وإن مما يصاد ذلك ردةً وعدم قبوله رغم ثبوته وصحته، بل ربما مع إجماع العلماء على حكمه ومقتضاه، ومعارضته برأي أو قول لمفكر أو فيلسوف وربما لمستشرق حاقد.

ومما هو معلوم قطعاً أنه لا يجوز للمسلم أن يردّ ما ثبت من النص الشرعي في كتاب الله تعالى أو ما صح من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، لتعلق الأمر بعقيدته وإيمانه، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

[النور: ٥١] ، قال المفسر السعدي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي تَفْسِيرِهِ لِلآيَةِ: «أَي: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ حَقِيقَةً، الَّذِينَ صَدَّقُوا إِيمَانَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، حِينَ يَدْعُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ، سَوَاءً وَافِقَ أَهْوَاءَهُمْ أَوْ خَالَفَهَا، ﴿أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ أَي: سَمِعْنَا حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَجَبْنَا مِنْ دَعَاؤِنَا إِلَيْهِ، وَأَطَعْنَا طَاعَةً تَامَةً، سَالِمَةً مِنَ الْحَرَجِ، ﴿وَأُوتِيتَكَ هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾ حَصَرَ الْفَلَاحَ فِيهِمْ؛ لِأَنَّ الْفَلَاحَ: الْفَوْزَ بِالْمَطْلُوبِ، وَالنَّجَاةَ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَلَا يَفْلَحُ إِلَّا مَنْ حَكَّمَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ، وَأَطَاعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.» ١هـ.

وَأَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَخْتَارَ بَعْدَ قَضَائِهِ وَقَضَاءِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ تَخِيرٍ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال ابن القيم **رَحْمَةُ اللَّهِ**: « فاختيارُ العبدِ خلافَ ذلك منافٍ لإيمانه وتسليمه، ورضاه بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا »^(١).

وأقسم الله **عَزَّجَلَّ** على أن العباد لا يؤمنون حتى يحكموا رسوله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** فيما وقع بينهم من خلاف، ولم يرض بذلك، بل لا بد وأن يرتفع الحرج من نفوسهم من حكمه، وحتى يسلموا لحكمه تسليمًا.

وهذا حقيقة الرضا والتسليم بحكمه، فقال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى**:
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء: ٦٥]

قال ابن كثير **رَحْمَةُ اللَّهِ** في تفسير الآية: « قوله: **﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾**

يقسمُ تعالى بنفسه الكريمة المقدسة: أنه لا يؤمن أحدٌ حتى يحكم الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ أي: إذا حكّموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًا من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة» (٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «فأقسم سبحانه أنا لا نؤمن حتى نحكم رسوله في جميع ما شجر بيننا وتتسع صدورنا لحكمه، فلا يبقى فيها حرج، ونسلم لحكمه تسليمًا، فلا نعارضه بعقل ولا رأي، فقد أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيمان عن هؤلاء الذين يقدمون العقل على ما جاء به الرسول، وقد شهدوا هم على أنفسهم بأنهم غير مؤمنين

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٩).

بمعناه وإن آمنوا بلفظه» (٣).

وبين الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** أن ردّ النص الشرعي قد يفضي بصاحبه إلى الوقوع في الشرك والكفر بالله تعالى، فقال:

﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [النور: ٦٣].

روى ابن بطة العكبري **رَحِمَهُ اللَّهُ** في كتابه (الإبانة الكبرى) (١/ ٢٦٠) عن الفضل بن زياد قال: «سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل يقول: نظرت في المصحف فوجدت فيه طاعة رسول الله **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** في ثلاثة وثلاثين موضعاً، ثم جعل يتلو: ﴿ **فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ وجعل يكررها، ويقول: وما الفتنة؟ الشرك. لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيف فيزيغ فيه لعله».

(٣) مختصر الصواعق (١١٦).

وتأملوا معي إلى هذا الموقف الذي فيه بيان عاقبة من ردّ النص الشرعي لهواه وفكره، وإلى أيّ مدى وصل به الحال، قَالَ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ مِيزَانَ الْإِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ: «عبيد الله بن معاذ، عَن أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ (وَهُوَ رَأْسُ الْمَعْتَزِلَةِ) يَقُولُ: وَذَكَرَ الْحَدِيثَ عَن الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « إِنْ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ ... » (٤).

فَقَالَ عَمْرُو بْنَ عُبَيْدٍ: لَوْ سَمِعْتُ الْأَعْمَشَ يَقُولُهُ لَكَذَبْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُهُ مِنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ لَمَا صَدَّقْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُهُ مَا قَبَلْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ هَذَا لَرَدَدْتُهُ، وَلَوْ سَمِعْتُ اللهُ يَقُولُ هَذَا لَقَلْتُ: لَيْسَ عَلَيَّ هَذَا أَخَذْتُ مِيثَاقَنَا» ا.هـ، نَسَأَلَ اللهُ السَّلَامَةَ وَالْعَافِيَةَ.

وهذه العاقبة نراها اليوم رأينا في عين بعض متصديري

الإعلام من أرباب الفكر المنحرف، إذ رفعوا راية تحكيم العقل وعدم التقليد الأعمى، ثم تطور حالهم إلى التشكيك في السنة وكتبها كالبخاري ونحوه، وانتهى بهم الحال إلى التشكيك في أصول الدين وأسسه تحت مسمى نقد الموروث، ولا يُستبعد وقوع بعضهم في الإلحاد والعياذ بالله.

فأصل كل شرٍ معارضةُ النصِّ الشرعي الصحيح الثابت بالرأي والمعقول، وتقديمُ الهوى على الشرع، قال الله سبحانه: ﴿فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠]

وأمةُ الإسلام بجميع فِرَقِها تثبت القرآن الكريم، ولا يستطيع فرد منها ولا من غيرها أن يحرف أو ينكر حرفاً منه، ولكن الأمر مع السنة مختلف تماماً، إذ تجرأ عليها

من لا علم له بها، فبدؤوا يردون السنة إما جملة أو بالاختيار والتشهي.

وأما أهل السنة فيعتقدون أن النص الشرعي كتاباً كان أو ما صح من سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حجة بنفسه في العقائد والعبادات والمعاملات والأحوال الشخصية والحدود والقصاص وجميع أمر الشرع، قال الطحاوي في العقيدة الطحاوية: « وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ ».

واشتد نكير الصحابة رضوان الله عليهم على من عارض النص الشرعي بمجرد رأيه وهواه، ومن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي قتادة حَدَّثَ قَالَ كُنَّا عِنْدَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي رَهْطٍ مِنَّا، وَفِينَا بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ، فَحَدَّثَنَا عِمْرَانُ يَوْمَئِذٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ ». قَالَ أَوْ قَالَ: « الْحَيَاءُ كُلُّهُ خَيْرٌ ».

فَقَالَ بُشَيْرُ بْنُ كَعْبٍ: إِنَّا لَنَجِدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَوْ الْحِكْمَةِ
 أَنَّ مِنْهُ سَكِينَةٌ وَوَقَارًا لِلَّهِ وَمِنْهُ ضَعْفٌ. قَالَ فَغَضِبَ عِمْرَانُ
 حَتَّى احْمَرَّتَا عَيْنَاهُ وَقَالَ: أَلَا أُرَانِي أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتُعَارِضُ فِيهِ.

فوجد الصحابي الجليل يغضب من بشير بن كعب لأنه
 عارض حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بما في بعض الكتب من
 أقوال، لأن الصحابة رضوان الله عليهم تربوا على تعظيم
 سنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وعدم تجاوزها إلى غيرها.

وهاك مثالا آخر يدل على شدة تعظيم الصحابة لسنة
 النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشدتهم على من يعارضها بقول أو
 رأي، فروى مسلم عن سالم بن عبد الله أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
 عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:
 « لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا ». قَالَ
 فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعَهُنَّ. قَالَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ

الله فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ أُخْبِرُكَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَقُولُ وَاللَّهِ لَنَمْنَعُهُنَّ. والسب
المذكور في الحديث فسرتة بعض الروايات بالدعاء عليه،
وبلال المعترض ولد عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومع ذلك لم
يمنعه قربه منه وصلة الرحم بينهما من الشدة عليه وتأديبه،
تعظيمًا لسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وزجرًا لمن رد شيئًا منها.

وعلى هذا كان الصحابة رضوان الله عليهم في تعظيمهم
لسنة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وشدتهم على من يعارضها برأي أو
قول، قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فانظر هل كان في الصحابة
من إذا سمع نصّ رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عارضه بقياسه، أو
ذوقه، أو وجدّه، أو عقله، أو سياسته؟

وهل كان قط أحد منهم يقدم على نصّ رسول الله
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عقلاً أو قياساً، أو ذوقاً، أو سياسةً، أو تقليد

مقلد؟

فلقد أكرم الله أعينهم وسانها أن تنظر إلى وجه من هذا حاله، أو يكون في زمانهم، ولقد حَكَمَ عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على من قدّم حكمه على نصّ الرسول بالسيف، وقال: هذا حكمي فيه، فيالله! كيف لو رأى ما رأينا، وشاهد ما بُلينا به من تقديم رأي كل فلان وفلان على قول المعصوم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ومعاداة من اطرح آراءهم، وقدم عليها قول المعصوم؟ فالله المستعان، وهو الموعد، وإليه المرجع» ^(٥).

وجميع العلماء والأئمة الأعلام على الاحتجاج بالنص الشرعي وتعظيمه، ولا يقدمون عليه أي دليل آخر. ومن الأمثلة على ذلك ما نقله ابن القيم في إعلام الموقعين عن رب العالمين (١/ ٢٤) عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «وَكَانَ فِتَاوِيهِ مَبْنِيَّةً عَلَى خَمْسَةِ أَصُولٍ: أَصُولُ فِتَاوَى

(٥) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (١/ ٣٣٤)

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَحَدُهَا: النَّصُوصُ، فَإِذَا وَجَدَ النَّصَّ أَتَيْتُ بِمُوجِبِهِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى مَا خَالَفَهُ وَلَا مَنْ خَالَفَهُ كَائِنًا مَنْ كَانَ.... وَلَمْ يَكُنْ يُقَدِّمُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَمَلًا وَلَا رَأْيًا وَلَا قِيَاسًا وَلَا قَوْلَ صَاحِبٍ وَلَا عَدَمَ عِلْمِهِ بِالْمُخَالَفِ الَّذِي يُسَمِّيهِ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ إِجْمَاعًا وَيُقَدِّمُونَهُ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ» وهكذا بقية الأئمة الأعلام .

وتأملوا معي إلى موقف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي يبين موقف المسلم من حديث النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: سَمِعْتُ الْحَمِيدِي يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَاتَاهُ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَقَالَ: قَضَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ رَجُلٌ لِلشَّافِعِيِّ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟! فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ! تَرَانِي فِي كَنِيسَةٍ! تَرَانِي فِي بَيْعَةٍ! تَرَى عَلِيَّ وَسَطِي زُنَّارًا؟! أَقُولُ لَكَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْتَ تَقُولُ: مَا تَقُولُ أَنْتَ؟!!

فالمسلم يثبت على طريقتهم وهدْيهم، ولا يلتفت إلى من يزهّد المسلمين في الوحي بحجج واهية، وادّعاءات كاذبة، وأوهام ساقطة لا تقوم على أساس صحيح.

والعجب من أقوام من المسلمين سايروا أهل الاستشراق المعادين للإسلام وأصوله، فصاروا يلوكون شبهاتهم حول النص الشرعي، ويتقيؤونها في برامجهم وفي وسائل التواصل الاجتماعي تحت مسي الحداثّة والعصرانية ونقد الموروث، وليس هدفهم إلا الطعن في النص الشرعي وفي أصول الدين وثوابته، فأمثال هؤلاء يُبذون ولا يُتابعون، قال الله **سُبْحَانَ تَعَالَى** محذرا منهم: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن

ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا ﴿ [الكهف: ٢٨].

فهؤلاء أهل انحراف عقدي وأهل ابتداع في الدين، كما وصفهم ابن تيمية **رَحِمَهُ اللهُ** بقوله: « فلا تجد قط مبتدعاً إلا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها،

ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلا نزعته حلاوة الحديث من قلبه»^(٦).

فلا يرد النص الشرعي إلا من كان محاداً لله ولرسوله، وقد قال الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَتَى لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَلِداً فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴾** [التوبة: ٦٣] ، وقال الصديق أبوبكر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: « لَسْتُ تَارِكاً شَيْئاً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ ، فَإِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكَتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ »** رواه البخاري ومسلم، فمن يرد سنة النبي **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** الصحيحة الثابتة معرض نفسه للزيغ والانحراف .

قال ابن بطة **رَحِمَهُ اللَّهُ: « هذا يا إخواني الصديق الأكبر يتخوف على نفسه الزيغ إن هو خالف شيئاً من أمر نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فماذا عسى أن يكون من زمان أضحى أهله**

(٦) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢١)

يستهزئون بنبيهم وبأوامره، ويتباهون بمخالفته، ويسخرون بسنته؟ نسأل الله عصمة من الزلل ونجاة من سوء العمل»^(٧).

ولقد ذكر الله **سُبْحَانَ تَعَالَى** في القرآن الكريم بعض خصال أهل النفاق والتي منها الإعراض عن النص الشرعي والصد عنهم، فقال سبحانه: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُم تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا** ﴾ [النساء: ٦١]، فكذلك كل من رد النص الشرعي لمجرد هواه ورأيه فإنّ فيه هذه الخصلة من خصال أهل النفاق.

فالحذر الحذر من أمثال هؤلاء الشرذمة من الناس، ممن زاغت قلوبهم، وضلت عقولهم، جاء عن التابعي الجليل أبي قلابة قال: « إذا حدثت الرجل بالسنة، فقال: دعنا من هذا وهات كتاب الله، فاعلم أنه ضال».

(٧) الإبانة الكبرى لابن بطة (١/٢٤٦).

قال الذهبي معلقا على الأثر: « وإذا رأيت المتكلم المبتدع يقول: دعنا من الكتاب والأحاديث الآحاد وهات العقل، فاعلم أنه أبو جهل »^(٨).

فعلى المسلم أن يعتز بدينه وبعقيدته، ولا يجعل دينه عرضة لأهل الزيغ والانحراف يتلاعبون به تحت مسميات مبهرجة، وادعاءات كاذبة، وشبهات مضللة، قال ابن بطة رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِ الْإِبَانَةِ الْكَبْرَى (١ / ٢٦٠): « فالله الله إخواني احذروا مجالسة من قد أصابته الفتنة فزاع قلبه، وعشيت بصيرته، واستحكمت للباطل نصرته، فهو يخبط في عشواء، ويعشو في ظلمة أن يصيبكم ما أصابهم، فافزعوا إلى مولاكم الكريم فيما أمركم به من دعوته، وحضكم عليه من مسألته، فقولوا: ﴿ رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨] ». ا.هـ

فالنجاة الحقيقية لن تتحقق للعبد إلا كما قال تعالى:

(٨) سير أعلام النبلاء ط الرسالة (٤ / ٤٧٢)

﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾

[الشعراء: ٨٨، ٨٩] والقلب السليم هو قلب المؤمن السالم من كل شبهة في الدين كالشرك بالله والبدع والرياء، والسالم من كل شهوة في الدنيا من الذنوب والمعاصي، قال ابن القيم **رَحْمَةُ اللَّهِ** (الداء والدواء ١٨٧): «ولا تتم له سلامته مطلقا حتى يسلم من خمسة أشياء: من شرك يناقض التوحيد، وبدعة تخالف السنة، وشهوة تخالف الأمر، وغفلة تناقض الذكر، وهوى يناقض التجريد والاخلاص» ا.هـ.

وفقني الله وإياكم لكل خير، والحمد لله رب العالمين .

حقوق الطبع محفوظة



شبكة بينونة للعلوم الشرعية